التّمهيد

الترادف في الحقل اللغويّ

١ ـ الترادف من حيث المعنى اللغويّ:

في اللّسان: «ردف»: الرِّدف: ما تبع الشيء، كل شيء تبع شيئاً فهو رِدْفُه.

وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو التّرادف، والجميع: الرُّدافي، قال لبيد:

عذافِرةٌ تقمّصُ بالرُّدافَى تخوّنها نُزولي وارتحالي[1]

وفي التعريفات للجرجانيّ: «التّرادف»: عبارة عن الاتحاد في المفهوم. وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالّة على شيء واحد باعتبار واحد.

وقال أيضاً: التّرادف: يُطلق على معنيين:

أحدهما: الاتحاد في الصّدق.

والثاني: الاتحاد في المفهوم.

ومن نظر إلى الأوّل فرّق بينهما، ومن نظر إلى الثاني لم يفرق بينهما(٢) .

٢ ـ الإرداف عند علماء البلاغة:

ويذكر صاحب «أنوار الربيع»: أن «الإرداف» و «الكناية» شيء واحد عند علماء البيان.

غير أن علماء البديع كقدامة والحاتميّ والرُّمّانيّ وغيرهم فرقوا بين الكناية والإرداف فقد قالوا: الإرداف: «هو أن يريد المتكلم معنًى فلا يُعبّر عنه بلفظه الموضوع له، بل بلفظ هو رِدْفه وتابعه كقوله تعالى: ﴿ **قُضِيَ الأَمرُ** ﴾[3] والأصل: وهلك من قَضَى الله هلاكه، ونجّى من قضى الله نجاتَهُ».

---

(١) انظر ديوان لبيد: ٧٦ ، وعذافرة: ضخمة قوية.

(٢) التعريفات: ٣١.

(٣) سورة هود: الآية ٤٤.

obeikandl.com

وهلك من قَضَى اللهُ هلاكه، ونجّى من قضى اللهُ نجاتَهُ».

وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز، والتّنبيه على أن هلاك الهالك، ونجاة النّاجي بأمر مطاع، وقضاء من لا يُردّ قضاؤه والأمر يستلزم أمراً، فقضاؤه يدُلّ على قُدرة الآمر به، وقَهره، وأن الخوف من عقابه، والرجاء من ثوابه يحضّان على طاعة الأمر، ولا يحصُل ذلك من اللفظ الخاصّ.

وكذا قوله: ﴿ **واسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ**﴾[1]، حقيقة ذلك جلَسَتْ «فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكّن، لا زيغ فيه ولا مَيْل، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس»[2] .

وبعض البلاغيّين يرى أن الفرق بين الإرداف والكناية متمثّل في «أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك »[3].

٣ ـ أول من أشار إلى ظاهرة الترادف:

أول من أشار إلى هذه الظاهرة سيبويه، فقد عقد في كتابه باباً أطلق عليه: «باب اللفظ للمعاني»، قال فيه:

«اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين.....

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق.

واتّفاق اللفظين، والمعنى مختلف قولك: وجَدْت عليه من المَوْجِدة، و وجَدْت: إذا أردت وِجدْان الضالّة»[4].

---

(١) هود: الآية ٤٤.

(٢) أنوار الربيع: ٦/٥٠.

(٣) السابق: ٥١.

(٤) سيبويه: ١/٢٤ هارون.

٤ ـ أقدم مؤلّف في هذه الظاهرة:

لعل أقدم مؤلف في هذه الظاهرة هو كتاب الأصمعيّ (ت ٢١٧)، وعنوانه: «ما اختلفت ألفاظه، واتفقت معانيه»[١].

وهذا الكتاب تحدّث به عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي عن عمّه الأصمعيّ.

والنّاظر إلى هذا الكتاب يرى أن منهجه يقوم على ما يلي:

١ ـ يتناول الكلمة ومرادفاتها، ويشير إلى المحور وهو المعنى. ومن الأمثلة على ذلك قوله: «والكُشاحةُ والقُمامةُ، والخُمامة، والكُناسة، والكبا. كل ذلك مِمّا يكنِس النّاس من التراب من دورهم، فيُلقَى بعضهُ على بعض».

٢ ـ يستدل بالشّعر ليؤكد هذه الظاهرة، ومن الأمثلة على ذلك قوله: يقال: قد كثُر ولدُ فلان، وقد أبقَ، ونَتَق، وهو ناتقٌ، هذا كلّه سواء، وامرأة ناتقٌ: إذا كثر ولدها، قال النابغة الذبياني:

..... وأمُّهـــــــــــمْ طَفَحَتْ عليك بنـاتقٍ مِذْكـار[٢]

وقال الفرزدق:

وتَـرَتْ قبـائلَ أمّ كُـلّ قبيلـةٍ أُمُّ العتيـكِ بنـاتقٍ مِذْكـار[٣]

٣ ـ ويستدل من الحديث الشريف:

ومن الأمثلة على ذلك قوله: «يقال: رشَوْت فلاناً مالاً وحلَوْتُه أحلُوه حلْواً، وحُلْواناً». ومنه: «نُهي عن حُلْوان الكاهن»[٤].

قال علقمة بن عبدة:

---

(١) حققه ماجد حسن الذهبي، نشره دار الفكر بدمشق ، طبع عام ١٩٨٦.

(٢) ديوان النابغة: ١٠٨، والبيت بتمامه هو:

لم يُحْرمـوا حسـن الغِـذاء وأمُّهـمْ طَفَحـتْ عليـك بنـاتق مذكـار

(٣) ديوان الفرزدق: ٣٠٦، وانظر ٣٦ من الكتاب.

(٤) انظر صحيح البخاري: باب البيوع: «نهي النبي عن ثمن الكلب، وحُلْوان الكاهن». وانظر معجم ألفاظ الحديث: ١/٥٠٥.

ألا رجـلٌ أَحلُـوه رَحْلـي ونـاقتي يبلّغ عنّي الشّعر إذْ مـات قائلـه [1]

وفي ضوء هـذا الكتـاب نجـد الأصمعـيّ تنـاول في كتابـه مجموعـة مـن الألفـاظ المترادفة التي تنوعت، فمنها ما يتعلق بالأسماء، ومنها مـا يتعلـق بالأفعـال، ومنهـا مـا يتعلق بالصّفات سواء كانت حسنة أو قبيحـة، فكتابـه في حقيقـة الأمـر يعتـبر بمثابـة معجم للألفاظ المترادفة قام بجمعها واستيعابها الأصمعيّ في زمن مبكّر.

* * *

(١) انظر: ٦٢.

obeikandl.com

موقف القدماء من ظاهرة الترادف

يبدو أن ظاهرة الترادف لم يتفق القدماء فيها على رأي، ففريق يجوّز وقوعها، وفريق آخر يمنع هذا الوقوع، وهو خلاف لا يقاس بالخلاف الذي وقع بين العلماء في ظاهرة المشترك اللفظي، لأن ظاهرة المشترك اللفظيّ هناك شبه إجماع بوقوعها ما عدا ابن دُرُستويه، ومَنْ تبعه من العلماء المحدثين الذين أنكروا ظاهرة المشترك اللفظيّ.

أما هذه الظاهرة فقد احتدم فيها الجدل، وكثر في مجالها النقاش إلى الحدّ الذي يصعب فيه التوفيق بين الآراء أو التقارب بين الأفكار.

وسنبسط آراء المجوزين، ونُتْبعها بآراء المانعين، ونختمها بالتعليق والمناقشة:

أولاً: رأي المجوّزين:

على رأس الذين يجيزون وقوع هذه الظاهرة في اللغة العربيّة الأصمعيّ، فكما قلنا له كتاب مستقل قَصَرَهُ على هذه الظاهرة، ومن قبله سيبويه، فقد أشار إليها في باب عقده، وسجلنا إشارته فيما سبق.

ومن المجوّزين الإمام فخر الدين الرّازي، ولكن بشروط معيّنة، فما رأي الرازي في هذه القضية ؟

الرازي وضع حدوداً وشروطاً لهذه الظاهرة، وذلك بتعريفه المحدّد لها حيث يقول:

«الترادف» : «هو الألفاظ المفردة الدالّة على شيء واحد باعتبار واحد».

وكلمة الإفراد تعني في تعريفه أن اسم الشيء وحدّه ليسا مترادفين، فلكل منهما معنى مستقل، وعبّر عن ذلك بقوله: «واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ، فليسا مترادفين».

ومن الشروط التي نلمسها في تعريفه[1] : أن الترادف إنما يقع إذا كان هناك اتّفاق في المعنى بين الألفاظ المختلفة، بشرط أن يكون هذا الاتفاق باعتبار واحد، وليس باعتبارين.

والاعتبار الواحد: الاتفاق في المعنى بين اللفظين المختلفين، ولكن إذا كان أحدهما ذاتاً، والآخر صفة لهذه الذّات، فلا يعتبر هذا ترادفاً؛ لأن ذات الشيء غير صفته، فالسيف ذات، ولكن من أوصافه الصّارم، فليس هناك ترادف بين السّيف والصارم؛ لأن الاعتبار اختلف، لم يتوحّد.

يصوّر ذلك الرّازيّ بقوله: «واحترزنا بوحدة الاعتبار عن المتباين كالسّيف والصارم، فإنهما دلاّ على شيء واحد، لكن باعتبارين: أحدهما على الذات، والآخر على الصفة».

إزالة لبس بين الترادف والتوكيد:

بعد أن وضع الرازي تحديد الترادف في رأيه أراد أن يزيل اللبس بين الترادف والتوكيد حتى لا تختلط المعاني بعضها ببعض، فالترادف: أن تفيد الكلمة الثانية ما أفادته الكلمة الأولى؛ بمعنى أن الكلمة الثانية تحمل المعنى نفسه الكامن في الكلمة الأولى، ومثّل لذلك بكلمتي: الإنسان، والبشر، فإذا أطلقت كلمة «إنسان» فإنها تحمل المعنى الذي تحمله كلمة «بشر» بدون فارق في المعنى، فهما مستويان من هذه الناحية.

أما التوكيد، فإن الكلمة الثانية في : «محمد نفسه» ليست النفس هي ذات محمد فقط، ولكنها كلمة عامّة تشمل محمداً وغيره، ولكنها جاءت في هذا الموقف لتقوّي المعنى الذاتي لكلمة محمد، وإن كانت الكلمة الثانية اسماً و ليست وصفاً.

بيّن ذلك الرازي بقوله: «والفرق بينه وبين التوكيد: أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول ».

---

(١) انظر النصوص التي بين القوسين في المزهر: ١/٤٠٣.

إزالة لبس بين الترادف والتابع:

وقد يتوهم بعض الناس أن العلاقة بين التابع والمتبوع علاقة ترادف، فأزال هذا الوهم بقوله:

«والفرق بينه وبين التابع أنّ التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا: عَطْشان عطشان».

من هذا الذي قدمت أستطيع أن أقول: إن السرازي لا يمنع وقوع التّرادف إذا توافرت شروطه بحيث لا تختلط الأسماء بالحدود، ولا الذوات بالصفات.

ومن المجوزين الإمام ثعلب:

حكى في أماليه أنه يقال: «ثوبٌ خَلَقٌ وأخْلاق، وسَمَلٌ وأسْمال، ومَزِقٌ، وشبارق، وطرائقُ، وطرايدٌ، ومَشْقٌ، وهِبَبٌ، وأَهْباب، ومُشَبْرقٌ، وشمارقٌ، وخِبٌ وأَخْباب وخبائبُ، وقبَائلُ، ورعابيلُ، وذعاليبُ، وشماطيطُ وشراذِمُ، ورُدُمٌ، وهِدْم، وأهدام، وأطمار بمعنًى»[1].

ومن المجوّزين الزّجّاج:

في أماليه: «من أسامي العسل: السعابيب»[2].

ومن المجوّزين ابن خالويه:

ففي شرح «الدريدية»: من أسماء السيف: الصّارم، والرِّداء، والخليلُ، والقضيب، والصّفيحة، والمُفَقَّر، والصّمْصَامة...[3] ..إلخ.

ومن المجوزين الفيروزابادي:

صاحب القاموس، فقد ألف كتاباً في المترادف، سماه: «الرّوض المألوف فيما له اسمان إلى الألوف» ومن أمثلته:

---

(١) المزهر : ١/٤١١.

(٢) السابق: ٤٠٩.

(٣) السابق: ٤٠٩.

«العسل له ثمانون اسماً» وقد ألف فيه الفيروزابادي كتاباً سمّاه: «رقيق الأسل لتصنيف العسل» جاء فيه:

«العسل، والضّرَب، والضَّرَبَة، والضّريب، والشّوْب، والذَّوْب، والحَمِيت، والوَرْسُ، والأرْي، والإذوابُ....الخ »[1].

ثانياً: آراء المُنكْرين:

من هؤلاء المنكرين وقوع الترادف في اللغة: أحمد بن فارس (ت٣٩٥ هـ) فقد ألف كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع يردّ فيه على من جوّز وقوع التّرادف في اللّغة، ويقدم الحجج على أن الترادف ظاهرة لا تعرفها اللغة العربية، وذكر طرفاً ممّا ذكره في الكتاب في كتابه «الصاحبيّ»، لأنه كره أن يعيدهُ مرّة أخرى.

يقول: «وقد جرّدْنا في كتابنا هذا «كتاباً» ذكرنا فيه ما احْتَجُّوا به، وذكرنا ردّ ذلك ونقضه، فلذلك لم نكرّره »[2].

ولنا أن نسأل ابن فارس: ما وجهة نظره في هذا الإنكار؟.

يجيب عن هذا التساؤل بقوله:

«ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف ـ المهنّد ـ الحسام.

والذي نقوله في هذا: إن الاسم الواحد ، وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»[3] .

بعد هذا العرض لآراء المجوّزين والمنكرين نعرض أدلة كل فريق بإيجاز لتتضح لنا القضية بجوانبها المختلفة.

ثالثاً: أدلة المجوزين:

١ـ من أدلّتهم: أنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبّر

---

(١) المزهر : ١/٤٠٧.

(٢) الصاحبي: ١١٧.

(٣) السابق: ١١٤.

عن شيء بغير عبارته، وذلك أنا نقول: في «لا ريب فيه»:«لا شك فيه»، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الرّيب بالشك خطأ، فلما عبر عن هذا بهذا علم أن المعنى واحد.

٢ـ الأمثلة الدالة على الترادف وقعت في كثير من الشعر العربي الذي يحتج به، قالوا:

« وإنما يأتي الشّعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة كقولهم: ★ وهندُ أتى من دونها النأيُ والبعدُ ★[١]

فالنأي هو البعد »[٢].

٣ ـ ومن الأدلة أن النثر العربيّ بدت فيه هذه الظاهرة واضحة للعيان، فالرواة كالأصمعيّ وغيره أفاضوا بذكر أمثلة لا حصر لها في هذا الحقل.

ومن النثر ما روي عن النبيﷺ حينما وقعت من يده السّكين، فقال لأبي هريرة: «ناولني السّكين»، فالتفت أبو هريرة عنه يَمْنةً ويسرةً، ثم قال من بعد أن كرّر الرسول القول ثانية وثالثة: آلمُدية تريد؟ فقال الرسول ﷺ: «نعم» فقال : أو تسمى عندكم سكيناً؟ ثم قال: والله لم أكن أسمعها إلاّ يؤمئذ[٣].

رابعاً: أدلة المنكرين:

المنكرون يَنظرُون إلى الأسماء التي يطلقون عليها مصطلح الترادف بأنها ليست مترادفة في الحقيقة عندهم للأدلة التالية:

١ـ ما جعلوه من الأسماء مترادفاً فهو صفات، وليست أسماءً، يقول ابن فارس:

---

(١) للحطيئة ديوان: ٣٩، وصدره: «ألا حبّذا هندٌ وأرض بها هندٌ» من شواهد ابن الشجري: ٣٦/٢، وابن يعيش: ١٠/١، ٧٠، والهمع والدرر رقم: ١٤٢٩.

(٢) الصاحبيّ: ١١٥.

(٣) في اللهجات العربية: ١٧٦ ينكر الدكتور أنيس هذا الحديث؛ لأنه لا يتفق مع المنطق، لأن السكين وردت في سورة يوسف وهي مكية، والقصة ظهرت وقائعها في المدينة، لأن أبا هريرة أسلم في الثامنة للهجرة، ولا نتصور أن رجلاً متصلاً بالقرآن كأبي هريرة، وراوية من رواة الحديث يجهل معنى السكين . وإني مع الدكتور أنيس في هذا الإنكار فإن هذا الحديث لم أجده في كتب الصحاح التسعة التي ضمها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

«إن الاسم واحد، وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات».

ويضيف إلى ذلك قوله: «إن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»، هذا بالنسبة للأسماء، وأمّا الأفعال نحو:«مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام، وهجع»، فإنهم قالوا في «قعد» معنى ليس في «جلس» وكذلك القول فيما سواه.

٢ ـ والدليل على أن في «قعد» معنى ليس في «جلس» هو أن نقول: «قام» ثم «قعد» و «أخذه المقيم المقعد»، و«قعدت المرأة عن الحيض»، ونقول: كان مضطجعاً فجلس، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، لأن الجَلْسَ المرتفع، فالجلوس ارتفاع عمّا هو دونه، وعلى هذا يجري الباب كله.

٣ـ ويردّون على المجوزين الذين يقولون: إنه لو كان لكل لفظة معنىً غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبّر عن الشيء بغير عبارته.

ويضربون لذلك مثلاً: هو أن : «لا ريب فيه» بمعنى «لا شك فيه»، إذ لو كان الريب هو غير الشك لكان الكلام خطأ.

يردون على هذا الدليل بقولهم: «وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء، فإنا نقول: إنما عبّر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقول: إن اللفظين مختلفان، فيلزمنا ما قالوه، وإنما نقول: إن في كل واحدة منهما معنىً ليس في الأخرى »[1].

خامساً: آراء المجوّزين و المانعين في ضوء المناقشة:

يبدو أن هذين المنهجين يقومان على ما يلي:

١ـ المنهج الذي يجوّز الترادف وضع نُصْب عينيه أن اللغة العربيّة أوسع اللغات، وأنها تحمل من الألفاظ ما يستوعب كل المعاني مع رصيد ضخم من الألفاظ تُنْفق منه في الموقف الذي يتطلب الإنفاق.

ومن هنا كان سرّ التفاخر بين العلماء في حفظ ما ورد من الأسماء المختلفة لِمُسمّى واحد، أو الأفعال المتعددة لمعنىً معين، وهذا التفاخر نجده عند أبي العلاء المعرّي حينما عثر ـ وهو داخل إلى مجلس الشريف المرتضى ببغداد ــ برجل، فقال

(١) انظر الصاحبيّ: ١١٤ ـ ١١٦.

هذا مُغْضَباً: من هذا الكلب؟ فقال : «الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسماً»(١).

وتجده عند ابن خالويه، فقد أسند عز الدين بن جماعة في شرح «جمع الجوامع» إلى أبي علي الفارسيّ فيما روى عنه أنه قال: «كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسّم أبو علي، وقال: ما أحفظ له إلاّ اسماً واحداً، وهو السيف، فقال ابن خالويه: فأين المهند، والصارم، وكذا، وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات!»(٢).

فمنهج ابن خالويه مختلف عن منهج أبي علي الفارسيّ ـ مع أنهما متعاصران ـ وعند التحليل نجد أن الفرق بينهما ليس كبيراً، بل نستطيع أن نقول: إن الفارق أمر شكليّ، وليس بموضوعي، ولفظيّ، وليس بمعنوي فكلا المنهجين يعترف بسعة اللغة العربيّة، وأنها حوت من الألفاظ ما لا يستطاع حصره.

ولكن عند النّظرة الفاحصة المتمعّنة، نجد أن الأسماء مثل العَضْب والمهنّد للسيف صفات عند أبي عليّ.

فلم لا يقال: إنها صفات قامت مقام أسمائها فأخذت موضعها، ولبست ثوبها؟ فإن نظرنا إليها باعتبار الأصل قلنا: إنها صفات، وإن نظرنا إليها باعتبار الواقع قلنا: إنها أسماء، والصفة تقوم مقام الموصوف في أساليب متعدّدة من القرآن الكريم، كقوله: ﴿ **أنِ اعمل سَابغات** ﴾ (٣)، ومن الشعر العربي كقوله:

لو قُلْتَ ما في قَوْمها لم تِيثم يَفْضُلها في حَسَبٍ ومِيسم(٤)

أصله لو قلت: أحدٌ يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف، وهو أحد.

---

(١) النقد واللغة في رسالة الغفران : ٣٤ ـ ٣٥.

(٢) المزهر : ١/٤٠٥.

(٣) أي دروعاً سابغات. سبأ: ١١.

(٤) قيل: لحكيم بن مُعيّة الرّبعيّ، وقيل : لحميد الأرقط، من شواهد: سيبويه: ١/٣٥٧، والخصائص ٢/٣٧٠، وابن يعيش: ٣/٥٩، ٦١، والخزانة : ٢/٣١١، والعيني: ٤/٧١، والتصريح: ٢/١١٨، والهمع والدرر رقم ١٥٤٣.

ومن كلام العرب قولهم: «مِنّا ظعن، ومنا أقام» أي منّا فريق ظعن، ومنا فريق أقام، وقد لمس هذا المعنى ابن مالك بقوله:

وما من المنعوت والنّعت عُقِل يجوز حذفه وفي النّعت يَقِل[1]

أي أن النعت يقل حذفه على حين يكثر حذف المنعوت.

لهذا أقول: إن التفرقة بين الأسماء والصّفات تفرقة غير دقيقة، ويبدو أن مصدر الاختلاف هم المتكلّمون الذين ناقشوا قضية الاسم والصّفة في أسماء الله تعالى، هل هي أسماء، أو لفظ الجلالة هو الاسم، والأسماء الأخرى صفات له؟.

والّذي يرجّح أن الصّفات أسماء للأحاديث المرويّة عن رسول الله ﷺ، فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً، إنه وتْر يحب الوتْر، من أحصاها دخل الجنّة »[2].

وفي رأيي أنّ التّرادف سواء كان في مجال الأسماء أو في مجال الأفعال ظاهرة تفرض نفسها لعدّة أمور:

١ـ اختلاف لغات العرب، فمنهم من يقول عن السّكّين: سكّين، ومنهم من يقول عنها: مُدْية، واختلاف اللغات كلّها حجة كما يقول ابن جنّي: «اعلم أن سعة القياس تُتيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميّين في تَرْك إعمال«ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيّين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرَبْاً من القياس يُؤخذ به، ويُخلد إلى مثله »[3].

والرُّواة في تلقيهم اللغة عن العرب لم ينسبوا كل ما رووه إلى القبائل التي أخذوا منها، وإنما نَسَبُوا البَعْض، وتركوا البعض الآخر، ومن هنا كان اختلاف اللغات من أقوى الأسباب في ظهور ظاهرة الترادف.

ومن هنا أيضاً كان علماء الأصول على صواب حينما قرّروا أنّ من أسباب

---

(١) انظر الأشموني: ٣/٧٠.

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: ٢١، ٢٢.

(٣) الخصائص: ٢/١٠.

وقوع الترادف في اللغة هو «أن يكون من واضِعَيْن، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمّى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوَضْعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضْعُ أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبنيّ على كون اللغات اصطلاحية»(١).

٢ـ وفرة الألفاظ دليل على حيويّة اللّغة العربيّة، فقد يكون أحد اللفظين يصعب النطق به على حين يخفّ النطق باللفظ الآخر، فالبليغ يلجأ إلى اختيار اللفظ الأسهل، ولن يكون ذلك كذلك إلا إذا كان للمعنى الواحد كلمات تتيح حرية الاختيار.

وقد أشار إلى ذلك بعض الأصوليين، فذكروا أنّ من فوائد التّرادف: «أن تكثر الوسائل ـ أي الطرق ـ إلى الإخبار عمّا في النّفس، فإنه ربّما نُسي أحد اللفظين، أو عسر عليه النطق به، وقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ، فلم يحفظ عنه أنه نطق بحرف الرّاء، ولولا المرادفات تعينه على قصده لما قدر على ذلك» (٢).

على أن المانعين وقوعَ هذه الظاهرة لهم حجّتهم، وبين أيديهم دليلُهم؛ فهم لا ينكرون اتساع اللّغة، ولكن ينظرون إلى الأسماء المترادفة، لو حلّلناها من ناحية المعنى لوجدنا أنها وإن أَتتْ متماثلة شكلاً إلا أنها مختلفة معنىً، وإن كان الاختلاف دقيقاً لا يسبر غوره إلا من وُهِب ذكاءً حاداً، وقُدرة مستوعبة للغة ومعانيها.

يذكر ذلك أبو هلال العسكريّ في كتابه «الفروق»، مبيّناً أن اختلاف الألفاظ المترادفة تؤدي إلى معانٍ مختلفة أيضاً، وإن كان الاختلاف بينها يسيراً مع وجود معنى عام تنطوي تحته تلك المعاني الجزئية، يقول:

«الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني: أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرّة واحدة، فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم، لا يأتي فيها بما لا يفيد،

---

(١) المزهر: ١/٤٠٥، ٤٠٦.

(٢) المزهر: ١/٤٠٦.

فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً.

فهذا يدلّ على أن كل اسمين يجريان على معنىً من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فَضْلاً لا يحتاج إليه.

وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء، وأشار إليه المبرّد في تفسير قوله تعالى: ﴿لُكلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُم شِرْعَةً وَ مِنْهَاجاً﴾(١).

قال: فعطف شرعة على منهاج، لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومُتّسعه.

واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا: إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب: إذا اتسع فيه.

قال: ويعطف الشيء على الشيء، وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد، إذا كان في أحدهما خلاف الآخر.

فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول، فعطف أحدهما على الآخر خطأ، لا تقول: جاءني زيد وأبو عبد الله، إذا كان زيد هو أبو عبد الله، ولكن مثل قوله:

أَمَرْتُك الخير فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به ... فقد تَرَكْتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ(٢)

وذلك أن المال إذا لم يقيد فإنما يعني به الصّامت كذا قال. والنشب: ما ينشب ويثبت من العقارات، وكذلك قول الحطيئة:

ألا حبذا هند وأرْضٌ بها هندٌ ... وهند أتى من دونها النّأيُ والبُعْدُ(٣)

وذلك أن «النأي» يكون لما ذهب عنك إلى حيثُ بلغ، وأدنى ذلك يقال له: نأي.

و«البعد»: تحقيق التّروّح والذّهاب إلى الموضع السّحيق. والتقدير: أتى من دونها

---

(١) المائدة: ٤٨.

(٢) لعمرو بن معد يكرب، الزبيدي، من شواهد: سيبويه: ١/١٧، والمقتضب: ٢/٣٢٠، والمحتسب: ١/٥١، ٢٧٢، وابن الشجري: ٢/٢٤٠، وابن يعيش: ٢/٤٤، ٨/٥٠، والمغني رقم ٥٩٧ ـ ٩٧٣، وشرح شذور الذهب ٣٢٩، والخزانة: ١٠/١٦٤، وديوانه: ٤٧.

(٣) ديوان الحطيئة: ٣٩.

النّأي الذي يكون أول البعد، والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية»[1].

بهذا التحليل الرائع، وضع أبو هلال العسكريّ النقاط على الحروف في هذه القضية.

ولذلك قال: «ألكِيَا» في تعليقه في الأصول:

«الألفاظ التي بمعنى واحد تنقسم إلى ألفاظ متواردة، وألفاظ مترادفة؛ فالمتواردة كما تسمّى الخمر: عُقاراً [2] ، وصهْباء، وقهوةً، والسبع: أسداً، ولَيْثاً، وضِرْغاماً.

والمترادفة هي التي يقام فيها لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد كما يقال: أصْلَح الفاسد، و لمّ الشّعث، ورتق الفَتق، وشعَب الصّدْع».

قال السّيوطي معلقاً: «وهذا تقسيم غريب» [3] .

فـ «ألكيا» يجري في حلبة أبي هلال العسكريّ، لأن المترادف في نظره لا يخرج عن المترادف في نظر أبي هلال.

أما الأسماء التي تتعدد للمسمّى الواحد فإنه لا يُطْلِق عليها مترادفةً، وإنما يطلق عليها متواردةً.

ولا يفوتني قبل أن أترك هذه المناقشة لعرض آراء المحدثين من علماء اللغة أن أشير هنا إلى أن الثّعالبي في كتابه «فقه اللغة» تناول هذه الظاهرة بأمثلة تطبيقيّة في أبواب مختلفة.

وعلى الرغم من أن كتابه لم يكن موقوفاً على هذه الظاهرة، كما هو الحال عند الأصمعيّ، فإن الذي يقلّب صفحاته يجد هذه الظاهرة تطل بوجهها في عدة أبواب من هذا الكتاب، غير أن الذي تلحظه أنه ينهج في هذه الظاهرة منهج من يرى أن هناك فروقاً دقيقةً في المعاني تبعاً لتعدّد الألفاظ، مثال ذلك كلمة «الطّعنة» فالمادة اللغوية لكلمة: «طعن» تعني الطّعن بالرمح أو الطّعن في السّن، ولكن الطّعنة

---

(١) الفروق لأبي هلال العسكري: ١٣ ، ١٤.

(٢) العُقار بالضم: الخمر، وسميت بذلك لأنها عقرت العقل أو عاقرت الدَّنَّ أي لازمته.

(٣) المزهر: ١/٤٠٦، ٤٠٧.

تتحول إلى التّرادف حينما تتعدد ألفاظها، وفي كل لفظة تحمل معنًى معيّناً يختلف عن معناه في اللفظة الأخرى؛ فالطعنة : «إذا كانت مستقيمةً فهي سُلكى، فإن كانت في جانب فهي مَخْلوجَةٌ، فإذا كانت عن يمينك فهي الشّزْر، فإذا كانت حِذَاء وَجْهِك فهي البَسْر، فإذا كانت واسعة فهي النّجلاء، فإذا فَقَهتْ بالدّم، فهي الفاهِقَة، فإذا قَشَرتِ الجِلْدْ، و لم تدخل الجَوْف فهي الجالِفة، فإذا خالطَت الجَوف و لم تنفُذ فهي الواخضة، فإذا دخلت الجوفَ ونَفذت فهي الجائفة» [1].

في ضوء هذا النص لو قلنا: طعنة سلكى مخلوجة، شزر الخ. فإن هذا يعني أن معنى الطعنة موجود في كل لفظ من هذه الألفاظ ولكنّ هناك فروقاً في المعنى بين هذه الألفاظ، والدارس لهذه الفروق التي تأتي في باب الترادف يجد أنها شغلت أذهان اللغويين منذ عهد مبكّر لدرجة أنهم استوعبوها في كتب مستقلة أو أبواب خاصة من كتبهم اللغوية.

فالأصمعيّ تناول ظاهرة الترادف في كتاب مستقل تناولناه بالحديث سابقاً، وكذلك فعل العسكريّ في كتابه «الفروق» الذي اقْتَبَسْنا بعض نصوصه، وسجلناها في البحث.

وأما الذين درسوها في أبواب مستقلة فإننا نذكر منهم ابن قُتيبة المتوفى (٢٧٦هـ) فقد عقد باباً مستقلاً في كتابه «أدب الكاتب» بعنوان: «أبواب الفروق» ومما جاء فيه:

«معرفة في اللّبن»: قال: «الصّريف»: الحارُّ منه، حين يُحلب، فإذا اسكَنَتْ رغْوتُه فهو: «الصَّريح». و«المحْض»: الذي لم يخلطه الماء حُلْواً كان أو حامضاً فإذا أخذ شيئاً من التّغيّر فهو «خامِطٌ»، فإذا حذي اللسان فهو «قارص»، فإذا خَثَر فهو «رائب»، فإذا اشتدت حموضته فهو «حازر» [2].

(١) فقه اللغة للثعالبي : ١٣٣.

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة : ١٦٨.

موقف المحدثين من ظاهرة الترادف

أولاً: رأي الدكتور صُبحي الصّالح:

الدكتور صبحي في كتابه: «دراسات في فقه اللغة» عرَض ظاهرة الترادف في فصل من فصول كتابه، وتناول هذه الظاهرة من خلال آراء المجوّزين والمنكرين، ولكننّا في ضوء حديثه عن هذه الظاهرة نلمس ما يلي:

١ـ يُشيد باللغة العربيّة، ويصِفُها باللغة المعجزة التي حوت من الثّراء اللفظيّ، وخصوبة المعاني مَا لم تحوه لغة أخرى؛ ذلك لأن اللغة العربية يقع فيها الاستعمال «على نوعين: مهجور قد يُستعمل، ومستعمل قد يهجر، واحتفاظ علمائنا بالنوع الأول كأنه إرهاص لإحيائه، وفي هذا كانت المزيّة للعربية، إذ لا تحتفظ سائر اللغات إلاّ بالنوع الثاني، وهو مهدد بالهجران، معرّض لقوانين التّغير الصّوتي» ويذكر مثالاً على ثراء اللغة العربية ، وهو أن:« باحثاً كـ «رينان Renan »في دراسته للغات الساميّة تأخذه الدّهشة وهو ينقل عن الأستاذ «دوهامر DeHammer » أنه توصل إلى جمع أكثر من ٥٦٥٤٤ لفظاً لشؤون الجمل»[1].

٢ـ لا يميل إلى رأي من يُنكر التّرادف في اللغة، لأنّ «في إنكارهم معنًى أخطر كثيراً ممّا يتصوّره أي باحث من المحدثين، فلا سبيل معه إلى القول بانفراد العربيّة بكثرة المترادفات، وسعة التعبير».

٣ـ حينما عرض رأي ابن فارس وأدلته في إنكار الترادف علّق عليه بقوله: «ولسنا نريد بهذا أن ننكر مع أحمد بن فارس وقوع الترادف بل نؤثر أن نعتدل في رأينا، فلا ضَيْر علينا إذاً أن نأخذ بمذهب من يقول في شأن الترادف: «وينبغي أن

(١) دراسات في فقه اللغة : ٢٩٣.

يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكرهُ عاقل».

ومعنى ذلك أن الدكتور صبحي الصالح يرى أن الترادف غير مقبول في لهجة واحدة، ولكنه إذا وجد في لهجتين، فلا ينكرهُ عاقل، ولعله يقصد أن اللغة العربيّة ليست لغة قريش وحدها، ولكنها مزيج من اللهجات العربيّة، وقد نزل بكثير منها القرآن الكريم ويفسّر هذا بقوله فيما بعد:

«وعلى هذا الأساس نقرّ بوجود الترادف في القرآن الكريم؛ لأنه نزل بلغة قريش المثالية، يجري على أساليبها، وطُرَق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملك أحياناً نظائرها، ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللّغوي، فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة»[1].

٤ـ ويستدل لرأيه الذي يميل إليه بقصة زيد بن عبد الله بن دارم الذي ذكرها ابن فارس في «الصاحبي»[2]، وهذه القصة حتى ولو كانت موضوعة من وجهة نظره تثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ أن الترادف ظاهرة من صميم اللّغة، ومن نسيجها القويّ. ويقول:

«وتكاد تجمع كتب الأدب على رواية قصة تعتبر حجة دامغة على صحة ما نميل إليه؛ فقد خرج رجل من بني كلاب أو من بني عامر بن صعصعة إلى «ذى جَدَن» من ملوك اليمن، فاطّلع إلى سطح، والملك عليه. فلما رآه الملك قال له: ثب، يريد «اقعد» ، فقال الرجل: ليعلم الملك أني سامع مطيع، ثم وثب من السّطح ودُقّت عنقه، فقال الملك: ما شأنه؟ فقالوا له: أبيت اللعن، إن الوَثْب في كلام نزار: الطَّمْر، «أي الوثوب إلى أسفل»، فقال الملك: ليست عربيّتنا كعربيتهم، «من دخل ظفارِ حمّر أي تكلم بلهجة حِمْيَرَ»[3].

(١) دراسات في فقه اللغة: ٢٩٩.

(٢) الصاحبي : ٣٢/٣١.

(٣) انظر دراسات في فقه اللغة: ٣٠٠.

ويختم الباحث رأيه بقوله: «فيصحّ لنا على هذا الأساس التغنّي بمآثر لغتنا التي تشتمل على محصول لغوي لا مثيل له بين لغات العالم»[1].

ثانياً: رأي الدكتور محمد المبارك:

الناظر لكتاب «فقه اللغة وخصائص العربيّة» للأستاذ محمد مبارك يرى أنه من هؤلاء الذين ينكرون الترادف؛ لأنه من وجهة نظره أن الترادف آفة اللغة العربية لأن الألفاظ لها معانيها الخاصة، فما يعتبر ترادفاً عند المجوزين له لا يعتبر ترادفاً من وجهة نظره، بل هناك فروق دقيقة بين هذه المترادفات، وهو بهذا يجري في حلبة ابن فارس وأضرابه، فمن وجهة نظره أن هذه الآفات[2] «أصابت التفكير نفسه، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، فعُدّت مترادفة، وكثر استعمال الألفاظ المجازية، وصرفت عن معانيها الأصلية، فضاع الفكر بين الحقيقة والخيال، وزالت الخصائص المميّزة، والفروق الفاصلة، وأصبح لكل موضوع مهما تكرّر قوالب من اللغة ثابتة، وأداة من اللّفظ لا تتغير».

ويشيد الدكتور المبارك باللّغويين الذين عنوا «بإبراز الفروق بين الألفاظ»، وقد ألفوا في ذلك مؤلفات خاصة كـ كتاب «الفروق» لأبي هلال العسكري، وأبواب الفروق من: «أدب الكاتب» لابن قتيبة، والقسم الأول من كتاب «فقه اللغة وأسرار العربية» للثعالبي[3].

ثالثاً: رأي الدكتور أنيس فريحة:

تعرض الدكتور أنيس فريحة لظاهرة الترادف في كتابه: «نظريات في اللغة».

«والقارئ هذه الظاهرة في كتابه يرى أن الترادف من وجهة نظره دليل قاطع على حيوية الحضارة العربية التي تستلزم لغة واسعة للتعبير عنها، كما أنه دليل على

---

(١) دراسات في فقه اللغة: ٣٠١.

(٢) يعني بالآفات ما أصاب العربية في عصور الانحطاط من أمراض العموم والغموض والإبهام.

(٣) انظر ص/٣١٨ - ٣١٩.

قوة الإبداع في التعبير الجميل»[1].

ويستشهد لهذا الترادف بقوله: «إن الناقة في مقدمة القافلة الواردة إلى الماء تسمّى: «الميراد»، وهي لفظة مشتقة من الورد، وهو إتيان الماء للشرب».

وإذا كانت تسير في قلب القافلة، فهي «الدّفون» ، وفي أولها فهي «السّلوف» من: دفن، وسلَفَ، بمعنى تقدّم، فأنت ترى أن هذه المترادفات ليست أسماء، بل نعوتاً وصفات، والشيء يوصف بأشياء متعدّدة، فلا عجب إذا وقع نظرنا على مؤلف للفيروزابادي عنوانه «الروض المألوف فيما له اسمان إلى ألوف ».

كما أننا لا نعجب من أن أحدهم جمع للأسد خمس مئة اسم، وللحيّة مئتان، وللدّاهية أربع مئة حتى قيل: إن حفظ أسماء الدّواهي من الدّواهي.... وهذا هو الترادف في اللغة، أي ورود أكثر من لفظ واحد للشيء الواحد.

والدكتور أنيس فريحة على الرغم من أنه سجل رأي المنكرين للترادف، فإنه لم يعلّق عليه بالموافقة أو المخالفة، كما فعل الدكتور صبحي الصالح.

ولكن نلمس من وراء السطور، وخفايا الكلمات أنه من المؤيدين لوقوع الترادف، لأنه ظاهرة تدل على اتساع اللغة وحيويتها.

رابعاً : رأي الدكتور إبراهيم أنيس:

بعد أن عرض أستاذنا الفاضل رأي المجوّزين والمنكرين في ضوء ما كتبه السيّوطي في «المزهر» كما تحدّثت سابقاً تصدّى لبحث ظاهرة الترادف عند المحدثين، فالمحدثون من علماء اللغات بصفة عامّة لا ينكرون وقوع «الترادف» ولكنهم يشترطون شروطاً معيّنة لابد من تحقيقها حتى يمكن أن يقال : إن بين الكلمتين «ترادفاً».

ونلخص هذه الشروط التي ذكرها الدكتور إبراهيم أنيس لدى علماء اللغات المحدثين فيما يلي:

---

(١) نظريات في اللغة: ٩٨.

١ـ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة.

٢ـ الاتحاد في البيئة اللغوية؛ أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

٣ـ الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص، وزمن معيّن.

٤ـ ألا يكون أحدُ اللّفظين نتيجة تطور صوتي للّفظ الآخر[١] .

هذه مجمل الشروط التي يشترطها المحدثون كما جاءت فيما عرضه أستاذنا.

وفي رأيي أن لكل لغة ظروفها الخاصة، وتكوينها المُمَيّز، ولانستطيع أن نقارن بين لغتين من فصيلتين مختلفتين، فلكل لغة رسومها وقوانينها وصيغتها وأصواتها وتراكيبها.

واللغات الأخرى ليس لها خصائص اللغة العربيّة، فكثيراً ما تموت الكلمات، وتحيا على أثرها كلمات، وتتغير المعاجم تغيراً مستمراً بالنسبة لموت الكلمات أو حياتها.

فاختلاف العصور، وتطور المجتمعات يُحْدِث هزّة عنيفة في بنيان اللّغات.

ولكن اللغة العربيّة الفصحى ليس لها طفولة ولا شيخوخة، فما زالت لغة امرئ القيس، وكلمات قس بن ساعدة حيّة بيننا تتسرّب إلى الآذان فتفهمها العقول، وتدركها الأذهان، وليس في اللغة العربيّة كلمات ميّتة حلّت مكانها كلمات جديدة، لأن المعاجم التي جاهد اللغويون في تأليفها حفاظاً على اللغة العربيّة مازالت حيّة، وما ضمته من الكلمات التي لم تتح الظروف لها أن تُسْتَعمل كثيراً جداً، وليس معنى عدم استعمالها أنها ميّتة لأنها رصيد ضخم لكل معنىً يحتاج إلى لفظ، أو فكرة تحتاج إلى كلمات تعبّر عنها، ومع ذلك فما ورد في المعاجم قليل بالنسبة لما لم يرد.

---

(١) في اللهجات العربية /١٧٩ ـ ٨٠/ .

وكلمة أبي عمرو بن العلاء التي أشرنا إليها فيما سبق تؤيد أنه ما أتانا من كلام العرب إلا أقلّه، وهذا القليل كما نراه في المعاجم سيل جارف من الألفاظ والكلمات عبّر عنه أنيس فريحة بقوله:

«ولكن هذا الجزء القليل الذي وصلنا يحتوي على عدد ضخم من المفردات التي نسمّيها مفردات مهجورة أو مماتة لعدم الحاجة إليها في يومنا هذا، ويقدّر بعضهم أن ربع القاموس العربيّ القديم هو من المهجور، وقد ضيق طُلاّبنا ذرعاً بكثرة المهجور، ويؤثرون أن يروا مصطلحات علميّة جديدة تحلّ محلّها، ولكن المستشرقين لا يُقِرُّونهم على هذا الرأي، فإن القاموس العربيّ احتفظ بموادّ لغوية قديمة لا نجدها في معاجم اللغات السّامية، ولولا هذا المهجور المحفوظ لما استطاع علماء الاستشراق تفسير عدد كبير من الكلمات الواردة في النقوش القديمة، فقد ذكر مثلاً عددٌ من المؤرخين العرب أسماء الأشهر الجاهلية مثل:

«واغل، وناجر، وباطل» [1]، وهي أسماء مهجورة حلّت محلها الأسماء الإسلامية مثل: «شعبان، ورمضان» ولكن مستشرقاً استعان بها لتفسير أسماء الأشهر اليمنيّة الواردة في النقوش قبل الإسلام»[2].

في ضوء ما قدمت أستطيع أن أقول: إن هذه الشروط التي وضعها اللغويون المحدثون لا تتفق مع واقع اللغة العربيّة، فالعصور بالنسبة للقاموس اللغويّ عصر واحد، كما أن اللغة الأدبية العظمى هي لغة قبائل العرب جميعاً بعد أن توحدت قبل الإسلام، وزادها الإسلام ترابطاً وتوحيداً.

ومقياس اختلاف البيئة بالنسبة للغة العربية الفصحى مقياس غير مؤثر، أو بتعبير

---

(١) الواغل: هو شهر شعبان، وهو الداخل على قوم لم يدعوه لهجومه على رمضان.
الناجر: هو شهر صفر، لأنه من النّجْر، أي شدّة الحرّ.
الباطل: هو شهر رمضان، وهو كوز يُكال به الخمر.
انظر هامش فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي /١١٧.
(٢) نظريات في اللغة: ٩٨،٩٩.

أدق غير واقعيّ؛ فبيئة الفصحى على امتداد الزمن منذ أن توحد العرب في لهجة واحدة وبيئة واحدة.

ولقد أحسّ أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس بصرامة هذه الشروط لوقوع الترادف بالنسبة للهجات العربيّة القديمة ـ وإنني معه ـ لأن هذه اللهجات العربيّة القديمة تباينت ألفاظها بالنسبة للمعنى الواحد، كقصة السّكين، وقصة الأعرابي الذي وثب من فوق السطح حتى دق عنقه.

أما بالنسبة للغة الأدبية النموذجية فهي لغة متكاملة، اختفت منها العصور، وذابت فوارق الزمن، وتلاشت الاختلافات بين البيئات، وقد اعترف أستاذنا بهذه الحقيقة حينما قال:

«فإذا طبقت هذه الشروط على اللغة العربيّة اتّضح لنا أن الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربيّة القديمة، وإنما يمكن أن يلتمس في اللغة النموذجية الأدبية»[1] وضرب لذلك عدة أمثلة من وقوع الترادف في القرآن الكريم.

وبعد دراسة هذه الظاهرة من الوجهة اللغوية نتجه إلى دراسة هذه الظاهرة في الحقل القرآني.

(١) في اللهجات العربية: ١٧٩، ١٨٠.

obeikandl.com